فهما اثنان او يعلل بما ذكرنا من ان ابراده اعلله بوانه انما يلزم لو لم تكونا موجودين بوجود واحد وقد فعل الكلام الى ان الوجود الواحد بانه اما وجود ان او وجود احدهما او وجود ثالث ثم بدأ بابراد الدفع بان هذا الوجود وجودان اقول انما ينهى يعلل فعل الكلام الى اخذ الوجود من حيث هو في الوجودات ولا يحصل مجرد نقل السند لا على ابطاله بانه يلزم قيام العرض الواحد بمحلين وجوابا بان المحلين انما يتحدان ان يتحد يعلل فالحاجة الى هذا التطويل فليتأمل اولا انما يتعللان كونهما صارا واحدا فان صح آخرا صح اولا وان لم يصح اولا لم يصح آخرا الا ان يكون مراده منع قوله آخرا بهم الدليل ولا يخفى بكلفة كما لا يخفى ثم قال اقول يوجه احدهما فصل الاتحاد كان كل واحد منهما مشخصا متازا به عن الآخر فان يقع ذلك التشخص كما كانا شيئين وان لم يبق فقد زال متازا شخصه صلوح كل واحد منهما او انهما وقعا للآخر او لثالث ولا يمكن ان يعلل عكس ما مر من الوجود لان كلا من الشخصين كان وقد انضم به احد الاشخاص الآخر وهذا الثالث لا صار به منهما عن الآخر واجاب الشارح بما حاصله بمنع ان تميز احد الاشخاص عن الآخر كان لازما لاسبب الشخص فاذا زالت كما هو المفروض زال الشخص من حيث انه متميز وممتنع عنه بل هما متضمنة بالوحدة كما ان امتياز كل من الوجودين امتيازا خاصا كان لا زما لتعددهما وقد زال بزواله وقع الوجود الذي تضمنا بالوحدة يعلل لا يعلل انه استدلال من انتفاء الاثنينية الملزومة للتعدد على انتفاء اللازم الغير اللازم فانا نقول انه ليس استدلالا بل عرضه ان التزام التعدد كان لاجل الاثنينية وحفظها فاذا فرضنا الاولى وزوال الاثنينية فنقول قليل الامساز بهما وبلزمه رفع لزوم الامساز حتى له يلزم قال يمكن ان يعلل ان الجماع يعاء الاسم لزم احد اجتماع النقيضين فان ارتفعت الاثنينية فاما ان يرتفع كلاهما او يرتفع احدهما وبان خلاف المفروض او يرتفع وصوله الاثنينية وظهر ان الوحدة على فاعلها فصيرة الشيء الذي كان معروضها المكثرة معروضا للوحدة وذلك مما لا ستكثره بل تشتهيه في بعض الاشياء فانه في كل ان جميع الخلق لن لا يحمله وليس هذا هو الاطاء الذي يحمله بل هو اي الجماع الشيء عن ذلك بستلزم اجتماع الوحدة والكثرة لانه ان لم يرتفع الاثنينية فلا وحدة وان ارتفعت ولا فتقته لما لا يذا الوحدة وذلك لوحدة في ذاتها جايز وان هذا او

سك

كعرض

كليهما

تلك او كلاهما وليس في شيء من تلك الصور الاتحاد الذي نحن بصدد ابطاله والحاصل ان لك امتناع اتحاد الاثنين ما ان يصير اسلاب مع بقاء او ب تعلك يصير الجسم اسود مع بقاء لجسم والابيض لا تقال صورة الاثنين على شيء وحدث صورة الوحدة فيه فاذا قولك بقاء نصف صفحة بصفحة الوحدة يقوم ما هو اثنين كان الباقي هو الامر الموصوف بالوحدة والكثرة من الكل واحد من الوحدتين المتقدمتين لكثرة وذكر طرق هذه الدعوى كما يليق فهما تحرير يا سلخص اطرافها انتهى قال الشارح انه نسبة امر وجعله الى وفي بعض النسخ اجرد بالجيم بمعنى لا شعر في بدنه كما ان مرد بمعنى لا شعر في وجهه كما قالوا في وصف بعض الجنة جرد مرد ولعل شاهده الاقوال الخمسة الخصوصة بهذه الصورة من الجنسيات الصورية بانواع مختلفة ولعله وقع في اخوانهم وتبعهم عوامهم تقليدا لا ما ذكره من اكابر المحققين الظاهريون المتبعون بظاهر الكتاب والسنة فان الظواهر لا تدل على شيء منها على هذه الخصوصات وان دل على اصل الجنة نعم في بعض الاحاديث عنه صلى الله عليه وسلم ما يدل على بعض الخصوصات كما روى انه صلى الله عليه وسلم قال رأيت ربي في صورة المليح الشاب وادرجه في النظم بعض العرفاء الظرفاء كما قال طرأت كل رحار نرگس مخمور ✤ نعارت خط مسكين لا السيراب ✤ ملاحت شكر لعل ناطق حيران ✤ لطافت در درج عقيق جوهر ناب ✤ فروغ عارض ماهيدر نگ ميگون نسيم طره عنبر سرشت سنبل ناب ✤ تفرج كن دردو كه تا عيان كردد ✤ رايت ربي في صورة المليح الشاب ✤ وقد مثل بعض الصوفية اختلافات الناس في نفس بعد وبيان وصافر بعد وجل كبير يراه ان دخل فيل عظيم في بلدة عظيم اهلها كلهم اعمى فقصد والاستخبار عن حال الفيل والاطلاع على انه كيف هو يبعوا اليه فلما قرب واحد كلهم كل منهم يده الى جانبه فوصل يد بعضهم الى خرطومه فاعتقدان تمامه يذا ويد بعضهم الى رجله ويد بعضهم الى ساقه ويد بعضهم الى اذنه فاعتقد كل منهم انه بتمامه هو يذا الذي مسه ونعضهم احاط مساسه جميع اعضائه فلما رجعوا الى اهلهم اخبر كل منهم الى اهلهم بما اعتقده واما التمثيل بالمس بمعنى حال العالم المتخيل فالاستدلال لا يحصل المحققين وعند المحققين ومثل الملكان شفعين مثلان ان ملكا الفيل في البيت او خارج البيب وضاع خارج البيب او في البيب على عكس الفيل ينظر من الشقب المحلوة في البيب

الشقب

قال الشارح لما طاهره الحاد التراب مع كله فان الظاهر كون التراب لا محدثة فكان الواجب ان يعلل صار التراب ماء ان صح والا فصورة ما لا آخر لا يعلل ان صار التراب طينا يصح ان صار الماء طينا يصح صار التراب ماء الخ الان المحدث الشيء المحدث محدثا الشيء لا ما يعلل لوجود ثالث وبذا الاتحاد لا يصح لان الشيء بهذا الاتحاد لا يوجب الاتحاد وكذا الشيء بتحيز ذلك الشيء بهذا الاتحاد بل الاتحاد يصح عكسه ان صار التراب يعلل صار الطين ترابا طينا او الطين والماء الذي صح حكمه صح العكس فتبين صح